في إطار مواصلة تفعيل مهامه الرقابية

مجلس النواب يستمع إلى إيضاحات عدد من الوزراء بشأن مسائل تقع تحت نطاق اختصاصاتهم

صنعاء / سبأ:

استمع مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس مجلس النواب حمير بن عبدالله بن حسين الأحمر إلى إيضاحات وزراء النفط والمعادن أمير سالم العيدروس، والأشغال العامة والطرق عمر عبدالله الكرشمي والكهرباء والطاقة عوض سعد السقطري، والشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حُمد بشأن عدد من الاستفسارات الاستيضاحية المقدمة من بعض أعضاء المجلس في مسائل تقع تحت نطاق اختصاصاتهم.

من جلسات مجلس النواب أمس

وفي معرض ذلك أوضحت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل أمة الرزاق علي حُمد مدى اهتمام الوزارة بأوضاع العمالة اليمنية وخاصة في ظل ارتفاع نسبة البطالة القائمة ، لافتةً إلى وجود قانون للعمل ينظم مسؤولية استخدام وتنظيم العمالة غير اليمنية ، وكذا وجود لائحة لبعض المهن المحظورة فيها العمالة غير اليمنية ، وكذا وجود إدارة خاصة بالتفتيش والعمل وهي معنية بالمتابعة والرقابة على المنشآت والشركات والمؤسسات التي لديها عمالة حاصلة على تصريحات عمل.

ونوهت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل إلى وجود عمالة بعدد كبير في بعض المشاريع الكبيرة نظراً لارتباطها بمراحل زمنية محددة ومواصفات معينة لهذه العمالة تستدعي وجود عمالة فنية متخصصة في هذا الجانب ويتم محاسبة الشركات المعنية لو تعثر العمل لديها إذا أخلت بتسليم العمل في موعد معين وفقاً للاتفاقيات بهذا الشأن .

من جانبه بين وزير النفط والمعادن أمير سالم العيدروس أن الإيرادات من الشركات النفطية مرهونة بشروط وباتفاقيات صادرة بقوانين يتم توريدها واستخدامها وفقاً للاتفاقيات وتورد مبالغ محددة لقضايا معينة ومنها تخصيص مبالغ للتنمية الاجتماعية في المحافظات ، وكذا لتدريب الكادر العامل في الوزارة ووحداتها.

ولفت وزير النفط إلى أنه تم في عام 2008م إيراد إلى الخزينة العامة المبالغ المحصلة من إيرادات أنابيب النفط عبر القطاعات والموانئ المخصصة.. منوهاً إلى أن جهاز الرقابة والمحاسبة وهيئة مكافحة الفساد تمارس دورها في هذا الجانب .

فيما أوضح وزير الأشغال العامة والطرق عمر عبدالله الكرشمي للمجلس في معرض رده على السؤال الموجه إليه بخصوص استكمال طريق الكدن - ملحان محافظة المحويت.. لافتاً بهذا الصدد إلى أن هذا المشروع يتم متابعة العمل في إطاره .

كما قدم وزير الكهرباء والطاقة عوض سعد السقطري الردود الإيضاحية على أسئلة المجلس الموجهة إليه فيما يتعلق بمناقصة مشاريع الكهرباء المتعثرة ، وإلغاء الوحدة التنفيذية للكهرباء وتأخر تنفيذ بعض مشاريع الطاقة ، ومدى تنفيذ قانون الكهرباء ، فيما يتعلق بإعادة هيكلة الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء.

وقدم أعضاء المجلس جملةً من التعقيبات على تلك الردود الإيضاحية المقدمة من الوزراء المعنيين ، فيما كلف المجلس لجانه الدائمة بمتابعة تلك الإيضاحات في نطاق عملها الرقابي.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه ، وسيواصل أعماله يوم السبت القادم بمشيئة الله تعالى .

حضر جانباً من هذه الجلسة رئيس مجلس النواب البحريني الشيخ خليفة بن أحمد الظهراني والوفد المرافق له للإطلاع على تجربة بلادنا البرلمانية .

في ختام مناقشاته لتقرير حول تعليم الفتاة

مجلس الشورى يدعو إلى إعادة صياغة المنهج التعليمي في مختلف المراحل

عبدالغني يترأس اجتماع مجلس الشورى

جانب من اعضاء مجلس الشورى

صنعاء / سبأ:

اختتم مجلس الشورى مناقشاته لموضوع تعليم الفتاة في الجلسة الثانية والأخيرة التي عقدها يوم أمس الأربعاء برئاسة رئيس المجلس عبد العزيز عبد الغني.

وفي الجلسة أجرى أعضاء مجلس الشورى مناقشات مستفيضة تمحورت حول التقرير المقدم من لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي الذي وصفوه بالممتاز، وبإحاطته بواحدة من الأولويات الوطنية ممثلة في تعليم الفتاة، لصلتها العميقة بقضية بناء الإنسان، على قاعدة تكافؤ الفرص بين الذكور والإناث في مجال التعليم.

ولفتت المناقشات إلى الأرضية الدستورية والقانونية التي تتوفر في بلادنا، فيما يمثل قاعدة راسخة يستند إليها التعليم بكل مستوياته، ويتأسس عليها مبدأ العدالة والمساواة بين الجنسين في مختلف مجالات التعليم الأساسي والثانوي والفني والجامعي.

وأبانت المناقشات الأهمية المحورية التي يمثلها تعليم الفتاة، ليس فقط من حيث كونه يقلص الفجوة التعليمية بين الذكور والإناث ولكن لأنه كذلك يضيق الفجوة بين الرجال والنساء في مختلف مجالات الحياة، ويحقق المشاركة العادلة والدائمة للمرأة في الأنشطة العامة، بما فيها المشاركة في صنع القرار.

وقالت المناقشات إن تعليم الفتاة ينطوي على آفاق مستقبلية رحبة بما يوفره من فرص أمام الفتاة ، تمكنها من أداء أدوارٍ لا يتقنها الرجل وأخرى تنصرف إلى احتياجات القطاع النسوي، وهو ما يقتضي إزالة كافة العوائق التي تقف أمام تعليم الفتاة وتأمين كافة الفرص التي تمكن المرأة من الاندماج في النسيج الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، ويمكنها كذلك من تحصيل المعرفة واستيعاب إمكانيات الثورة التكنولوجية، ويعزز من استقلاليتها، ويغير من الصورة النمطية للمرأة باتجاه المزيد من الاجتهاد والإبداع.

ودعت المناقشات إلى إعادة صياغة المنهج التعليمي في مختلف المراحل، مع التأكيد على جودة التعليم والتّعلّم، والنظر إليه باعتباره مهمة مجتمعية ينبغي أن يضطلع بها الجميع.

إلى ذلك تحدث أمام مجلس الشورى كل من وكيل وزارة التربية والتعليم لقطاع تعليم الفتاة لطفية حمزة، وفوزية نعمان عن اتحاد نساء اليمن، وممثل شبكة منظمات المجتمع المدني محمد السياغي، و مدير مركز البحوث والتطوير التربوي الدكتور صالح الصوفي، ومديرة تعليم الفتاة بالأمانة أمل البعداني، ومدير الدراسات والمتابعة بقطاع تعليم الفتاة أروى الأخفش.

وقد تضمنت كلمة وكيل قطاع تعليم الفتاة ردوداً وتوضيحات لما تضمنه تقرير اللجنة المختصة بالمجلس، لافتة إلى العناية التي توليها الوزارة للمعلمات، وضرورة تغطية المناطق الريفية بمعلمات المرحلتين الأساسية والثانوية، ضمن مشروع ممول من شركاء التنمية يقوم بتوظيف خريجات الثانوية العامة لمدة سنتين في مدارس الريف قبل أن يلتحقن بالوظيفة الرسمية.ودعت فوزية نعمان إلى فتح فصول خاصة ضمن برامج محو الأمية للفتيات من الفئات العمرية المختلفة، مع أهمية الفرز بين الفئات العمرية أثناء تلقي التعليم.

واستعرضت جملة من التطورات التي شهدها مجال تعليم الفتاة خلال السنوات الماضية، وعززت ذلك إلى الحوافز المادية التي قدمت للفتيات وخصوصاً في الريف بهدف تشجيعهن على الالتحاق بالتعليم.

فيما تطرق رئيس مركز البحوث والتطوير التربوي إلى أهمية التنسيق بين الجهات المختلفة فيما يخص توظيف المعلمات، ودعا إلى تخصيص برامج لمعلمات الصفوف من الأول حتى الرابع من التعليم الأساسي، وإيجاد حوافز لمعلمات الريف.

فيما تناولت بقية المداخلات جملة من الملاحظات التي انصبت حول مضامين تقرير اللجنة المختصة بالمجلس، وأثرته بجملة من التوصيات الإضافية المحفزة على إدماج الفتيات في مختلف مجالات التعليم بما فيها التعليم الفني.

وفي ختام المناقشات قرر المجلس تشكيل لجنة لصياغة التوصيات حول الموضوع من لجنة التربية والتعليم العالي والبحث العلمي، وممثلين عن وزارة التربية والتعليم، واتحاد نساء اليمن، وغيرها من الجهات ذات العلاقة.

وكان المجلس قد استعرض محضر جلسته السابقة وأقره.

حضر الجلسة مستشار وزارة التربية والتعليم، الدكتور حمود السياني وعدد من المسئولين في وزارة التربية والتعليم وأكاديميون ومختصون ومهتمون بتعليم الفتاة.

برلمان الأطفال يؤكد أهمية تحسين أوضاع التعليم الشامل للأطفال

رئيس مجلس النواب ونظيره البحريني يحضران اجتماع برلمان الأطفال

صنعاء / سبأ:

اختتمت أمس بالقاعة الصغرى بمبنى مجلس النواب جلسات عمل برلمان الأطفال لفترة الانعقاد الأخيرة التي بدأت الاثنين الماضي تحت شعار " التعليم الشامل للأطفال" برئاسة رانيا رائد عراسي رئيسة البرلمان .

وأقر البرلمان في ختام أعماله إصدار عدد من التوصيات تضمنت ضرورة الضغط على الحكومة لمتابعة وتطبيق التوصيات الصادرة من برلمان الأطفال، والتوعية بأهمية تعليم الفتاة وأهمية التحاقها بالتعليم في الريف، ونشر الوعي بين فئات المجتمع المختلف بأضرار التمييز بين الأطفال، ووضع استراتيجيات وخطط تربوية من أجل تحسين أوضاع التعليم.

كما تضمنت التوصيات، تفعيل قانون منع الضرب والعنف في المدارس، وتوفير الطرق والأساليب المناسبة للتربية الشاملة، وتأهيل المدرسين خاصة في المدارس للتعامل مع ذوي الإعاقة، ووضع سياسات واستراتيجيات لنشر مفهوم التعليم الشامل، وتوفير درجات وظيفية لذوي الإعاقة، فضلا عن التنسيق بين المجالس المحلية ووزارة التربية والتعليم لنشر مبادئ التعليم .

وشددت التوصيات على ضرورة نشر آليات حماية الطفل من العنف والتمييز داخل المدرسة، وتنفيذ نزولات ميدانية إلى الأرياف والقرى للتوعية بأهمية تعليم الفتاة الريفية، وتنفيذ برامج توعية حول العنف والتمييز ضد الأطفال من وزارة الإعلام، وحملت وزارة الإعلام مسؤولية تهيئة الظروف والفرص لإتاحة بث برامج لتوعية المجتمع بأهمية التعليم الشامل.

وأكدت التوصيات ضرورة توعية المجتمع بأهمية دمج ذوي الإعاقة في التعليم، ودور الجهات المعنية في نشر كتيبات ومنشورات تعريفية بأهمية حقوق الطفل والتعليم الشامل، ودور وزارة التربية والتعليم في تأهيل الاختصاصيين الاجتماعيين وتوعيتهم بأهمية التعليم الشامل.

كما اوصى برلمان الأطفال وزارة الصحة العامة والسكان بالتعاون مع الجمعيات المختصة برعاية وتأهيل الأطفال وذوي الإعاقة في توفير المستلزمات الصحية والفحوصات المجانية.

وتضمنت التوصيات ضرورة تكوين آلية شراكة مع الدولة وخلق تنسيق جيد بين الصندوق الاجتماعي وإدارة التعليم الشامل، وقيام الجهات ذات العلاقة بتوفير البنية التحتية الملائمة في المدارس لدمج جميع الفئات في التعليم.

وأشارت إلى أهمية دور وزارة الأوقاف والإرشاد بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم لاختيار الموقع الجغرافي المناسب لبناء المدارس، فضلا عن دور وزارة التربية والتعليم في توفير المنهج الخاص بالمكفوفين والصم والبكم بالتعاون مع جميعة الأمان للكفيفات.

وأوصى برلمان الأطفال، وزارة التربية والتعليم بالعمل على إدراج حصص أنشطة وترفيه في المدارس خاصة في مرحلة التعليم الأساسي، وتعاونها مع الصندوق الاجتماعي للتنمية لتنفيذ دراسة ميدانية عن الأطفال خارج نطاق التعليم بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأهمية دور قطاع الفتاة في وزارة التربية بالاهتمام بالفتاة الريفية لإعطائها حقها في التعليم.

وأكدت التوصيات ضرورة متابعة لجنة التربية والتعليم بمجلس النواب مستوى تنفيذ مبدأ التعليم الشامل، وأهمية تكثيف جهود صندوق رعاية وتأهيل المعاقين في جميع المحافظات بهدف دمج ذوي الإعاقة في التعليم.

وشدد برلمان الأطفال على ضرورة تعاون المجالس المحلية مع وزارة التربية والتعليم والجمعيات التي تهتم بالتعليم في سبيل الارتقاء بالتعليم الشامل .

ودعا البرلمان وزارة التربية والتعليم إلى تكثيف جهودها لتنفيذ التزامات اليمن في أهداف الألفية الخاصة بالتعليم.

مناقشة أوضاع السجناء والسجون في اليمن

وزير العدل يرأس اجتماعاً موسعاً لمناقشة تقرير لجنة الشورى حول أوضاع السجناء والسجون

صنعاء / سبأ:

ناقش اجتماع موسع لقيادة أجهزة السلطة القضائية ولجنة حقوق الإنسان والحريات والمجتمع المدني بمجلس الشورى، أمس، تقرير لجنة مجلس الشورى حول أوضاع السجناء والسجون في ضوء زياراتها الميدانية للسجون في مختلف المحافظات.

وفي الاجتماع الذي رأسه وزير العدل الدكتور غازي الاغبري تم استعراض التوصيات التي خرج بها التقرير وآليات تنفيذها من قبل الجهات الحكومية ذات العلاقة .

وجدد وزير العدل التزام أجهزة السلطة القضائية بمتابعة أوضاع السجناء من حين ادخالهم السجون لضمان عدم بقاء أي منهم أكثر من المدة العقابية المقررة عليه ، فضلا عن التأكد من عدم سجن اشخاص دون أحكام او أوامر قضائية .

ونوه الاغبري بالاصلاحات القضائية في مجال التدريب والتأهيل من خلال الاهتمام بمخرجات المعهد العالي للقضاء،والبنية التحية وتحسين أوضاع القضاة ، والتي ستنعكس ايجابا على أداء القضاة في سرعة البت في القضايا وعلى وجه الخصوص القضايا التي على ذمتها سجناء.

وأشار الوزير إلى ما توليه الوزارة وهيئة التفتيش القضائي من اهتمام بسرعة البت في القضايا المنظورة أمام المحاكم من خلال تعاميم توجه الى المحاكم ، بالاضافة إلى متابعة رؤساء محاكم الاستئناف للتأكد من مدى تنفيذ التعاميم ليتم في ضوء ذلك محاسبة المقصرين،منوها بدور الجهات المعنية في رعاية وتأهيل واصلاح السجناء وتحسين الخدمات.

من جانبه قدم النائب العام الدكتور عبدالله العلفي شرحا مفصلا عن جهود النيابة في متابعة أحوال السجناء والنزول الميداني للسجون مشيرا الى أنه تم مؤخرا الإفراج عن 318 معسرا بموجب أحكام قضائية،كما تم الإفراج عن 2237 سجينا بسبب التزامات للغير دفعتها الدولة ووصلت إلى أكثر من مليار ريال.

وخرج الاجتماع بعدد من المقترحات الكفيلة بتحسين أوضاع السجناء ومنها عمل دراسة لأوضاع السجون وتحسين الأداء فيها والرقي بخدماتها التأهيلية والصحية والمعيشية لنزلائها،بالإضافة إلى النزول الميداني المشترك للجنة حقوق الإنسان والحريات بمجلس الشورى ، والنيابة العامة لتفقد السجون، ومدى سرعة البت في القضايا من خلال السير في إجراءات الإصلاحات القضائية .

رئيس مجلس النواب البحريني يستقبل وزير الخارجية في مقر إقامته

الشيخ خليفة يستقبل د. أبوبكر القربي

صنعاء / سبأ:

وصف رئيس مجلس النواب البحريني الشيخ خليفة بن أحمد الظهراني قرار فخامة رئيس الجمهورية بإيقاف العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية الغربية بالقرار الحكيم والشجاع.

وعبر رئيس مجلس النواب البحريني خلال استقباله أمس بمقر إقامته بصنعاء وزير الخارجية الدكتور أبوبكر عبدالله القربي عن ترحيبه بالقرار بما من شأنه حقن دماء اليمنيين .

من جانبه قدر وزير الخارجية عالياً مواقف مملكة البحرين الشقيقة ودول مجلس التعاون الثابتة من وحدة اليمن واستقراره وحقه في مواجهة التحديات ..مثمناً الدعم التنموي الذي تقدمه دول المجلس لليمن.

وجرى خلال اللقاء بحث العلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين وسبل تعزيزها وتطويرها بالإضافة إلى آخر المستجدات على الساحة الإقليمية والدولية.

حضر اللقاء سفير البحرين غير المقيم لدى اليمن محمد صالح الشيخ علي .